

لقاء قناة الفيحاء بالدكتور إبراهيم الجعفري
2009/10/23
(حماية الانتخابات)

المقدم: ما هو الجديد والمُنْتَظَر من المجلس السياسي للأمن الوطني في موضوع إقرار قانون الانتخابات الجديد، وهل يستطيع أن يحقق ما عجز عنه مجلس النواب؟

الجعفري: ابتداءً يُعتَبَر البرلمان أعلى سلطة في الدولة، وهو بيت الشعب، ويمثل السقف الأعلى من حيث التشريع والمراقبة للأعمال التنفيذية.. أما تحويل هذا الملف إلى مجلس الأمن السياسي من وجهة نظري لا يُعتَبَر خطوة تراجع إنما يُعتَبَر خطوة تقدّم، لماذا؟ لأن الجميع يدرك أن الأمور التي تستعصي داخل البرلمان، من خلال المرحلة التي انتهت كانت تجري الحوارات في الأروقة بين الرموز والشخصيات التي ترتبط بالكيانات وبعض الأحيان نفس ممثلي الكيانات والرموز في داخل البرلمان يتبادلون أطراف الحديث حول مسألة معيّنة للبحث عن نافذة، وكما يقولون فتحة في نهاية النفق، فمادام مجلس الأمن السياسي هم الرموز أنفسهم فمن الطبيعي والحالة هذه أن يحال إليه، إذن هي خطوة تقدّم بشرط أن لا يكون هو صاحب القرار الحاسم.

أتوقع أن مجلس الأمن السياسي إذا أحسن من خلال رموزه وقادته المشتركين في الحكومة أو في الحكم في دائرة أوسع، وتولّوا هذه القضية من خلال متابعتهم لحقيقة ما حصل، سيساعدون بدرجة كبيرة وتعطي إسقاطات على مجلس النواب، وعلى الكتل المختلفة، وتتفاعل مع وجهة النظر المزمع اتخاذها.

المقدم: كانت كركوك هي العنوان الأبرز للخلاف الدائر حول قانون الانتخابات.. باعتقادك هل إحالة هذا القانون إلى المجلس السياسي للأمن الوطني يُعَدُّ غبناً للتركمان باعتبار أنهم لا يوجد لهم تمثيل في المجلس السياسي للأمن الوطني؟

الجعفري: لا يعني عدم وجود الإخوة التركمان يعني عدم اهتمام بالملف التركماني، صحيح أن القضية التركمانية هي من اهتمام الإخوة التركمان الذين يعبرون عن الشعب التركماني لكن الوطنية العراقية تقتضي من الشخصيات التي تشارك في المجلس السياسي الأمني أن تضطلع بهذه المهمة، وكذلك عندما يكون هناك ملف متعلق بالعرب والكرد والتركمان والأشوريين فالجميع على حد سواء يتحملون هذه المسؤولية، هذا جانب أما الجانب الآخر فأنا لا أفكر في مسألة تجزئة ملف كركوك. ملف كركوك يجب أن يُنظر إليه بطريقة معقّنة حتى نخرج من الجزئيات، وننسلخ من الزمن الحالي.. ملف كركوك يتطلب صناعة بيئة ديمقراطية ومجتمعية، ويتطلب حوارات متعددة مع الأطراف كافة، ويجب أن يُحَلّ لكن هذا الوجوب ليس بالضرورة في نفس هذا الزمن الذي نتحدث فيه، ربما يحتاج سنة أو سنتين، وفي

تقديري ليست المسألة مسألة زمن بقدر ما هي مسألة إيجاد حالة ومناخ، وكل ملف معقد لابد أن نوجد له بيئة مجتمعية وسياسية وحتى نفسية لدى البعض من المتصارعين على هذه القضية أو تلك حتى نستطيع أن نحل المشكلة.

المقدم: هناك تخوف لدى الشارع العراقي من موضوع إحالة القانون من مجلس النواب إلى المجلس السياسي للأمن الوطني، هل هناك التفاف سياسي وإقرار القائمة المغلقة على حساب القائمة المفتوحة التي يطالب بها الشعب.. هل باعتقادكم سيمضي الساسة العراقيون إلى قرار القائمة المغلقة المرفوضة شعبياً ومرجعياً؟

الجعفري: المرجعيات المؤثرة في المجتمع العراقي وعلى رأسها المرجعية الدينية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والحركات والجهات المختلفة كلها أو بمجملها عبّرت عن رأيها بمسألة القائمة المفتوحة.. في تقديري المناخات أن هذه الثقافة الوطنية الجديدة تعمّقت، وتجدّرت في البنية التحتية للمجتمع العراقي.

الشعب العراقي يريد أن يختار الشخصيات بشكل مباشر لا يريد أن يشير إلى خمسة أو ستة أو سبعة رموز بخمس أو ست أو سبع قوائم، إنما يريد أن يسمّي الـ 275 إذا بقي هذا العدد أو ثلاثمائة ونيف إن ازداد العدد في المستقبل حتى يختار هؤلاء جميعاً وهؤلاء مسؤولون أمام الشعب، وهذه خطوة تقدّم رابعة في أن تكون القائمة قائمة مفتوحة.

المقدم: هل يفهم من كلامك أنك تطمئن الشعب العراقي بأن لا يكون هناك التفاف سياسي حول موضوع إقرار القائمة المغلقة على حساب القائمة المفتوحة؟

الجعفري: قد لا يكون الكلام بالطمأنينة القطعية خلاف النضج السياسي، لكن أطمئنّه نسبياً، وأعمل جاهداً ومن خلال القوى والشخصيات الوطنية السياسية الأخرى من أجل أن تكون القائمة قائمة مفتوحة للمبررات والحيثيات التي ذكرتها وإن شاء الله تعالى يكون ذلك.

المقدم: لو افترضنا أن القادة العراقيين نجحوا من خلال المجلس السياسي للأمن الوطني، وكذلك من خلال مجلس النواب في إقرار قانون انتخابات وبقائته المفتوحة.. باعتقادك هل يمكن لنا أن نتوقع انتخابات نزيهة وشفافة في ظل غياب قانون الأحزاب وعدم وجود إحصاء سكاني دقيق يمكن الاعتماد عليه في الانتخابات المقبلة؟

الجعفري: من دون شك مدى نزاهة الانتخاب وشفافيتها ترتبط بشكل أو آخر بمجموعة حيثيات واحدة منها قانون الأحزاب، ومنها قانون الصحافة والإعلام وكثير من القضايا.. بالمناسبة زارني الإخوة أعضاء مفوضية الانتخابات قبل فترة، وطرحوا كثيراً من الإشكالات، وقد توضحت لي بعض الأمور ومنها هذا الربط بين

غياب قانون الأحزاب، وبين ما آلت إليه العملية الانتخابية سابقاً لكن إذا تعذر علينا الآن حسم قانون الأحزاب فعلى الأقل نقطع الطريق أمام الذين حاولوا أن يحرفوا في الجولة الانتخابية السابقة نتائج الانتخابات في مقدماتها أو في نتائجها، ونعمل جاهدين من أجل أن تكون انتخابات صريحة وواضحة ومباشرة تعكس في نتائجها إرادة شعبنا العراقي.

المقدم: موضوع التأجيل ربما قاد إلى تطوّر على الساحة السياسية الخارجية للعراق، البنتاغون لوح في الأمس إلى أنه ربما تطرأ بعض التغييرات على جداول انسحاب القوات الأميركية، والمواعيد المثبتة في الاتفاق لسحب القوات الموقّعة بين بغداد وواشنطن.. ألا تعتقد أن هذا التلميح يُلقي بمسؤولية إضافية على القادة العراقيين في موضوع التسريع وعدم تأجيل الانتخابات حتى لا نقع في هذا المحذور؟

الجعفري: هذا كلام دقيق وصحيح، أميركا لها التزاماتها أمام قواتها المسلحة، وحتى عندما تتناول ملف الاتفاقية الأمنية تنظر إلى الجانب الأميركي.. ينبغي أن ننظر إلى ملف الاتفاقية الأمنية من الزاوية العراقية، بالنسبة لنا نتطلع إلى اختزال زمن التواجد الأجنبي على الأرض العراقية، ونريد أن نحقق انتخابات في ظل وضع أمني مستقر، وحتى بعد الانتخابات حتى نحمي هذا الإنجاز. أعتقد أننا عندما نواجه مثل هذه التحديات لا يمكن أن نفكر بعقلية المتراجع إنما نفكر بعقلية المعبأ والمحمّل لأسوأ الاحتمالات، ونستحث الخطى، وننجز ما في ذمتنا.

المقدم والشجاع والمتطلع لحل المشاكل لا ينبغي أن يحلّ المشكلة بتجميدها.. تجميد المشكلة لا يعني حلاً بالعكس يتسبب بتفاقم المشكلة كلما تقادم الزمن.

المقدم: هناك من يعتقد أن أي عمل تقوم به الحكومة الآن يصبّ في خانة الدعاية الانتخابية.. هل نفهم من ذلك أن السياسيين العراقيين يطلبون من الحكومة أن تجمّد أعمالها حتى موعد الانتخابات؛ كي لا تسقط في شبهة الدعاية الانتخابية؟

الجعفري: أنا لست مع إطلاق الأحكام على كل واجب ومهمة تضطلع بها الحكومة خصوصاً الملف الأمني، وكذلك بقية الملفات إنما عليها أن تعمل إلى آخر يوم لتتسلم الحكومة القادمة بغضّ النظر عمّن يأتي بالحكومة القادمة.. يجب أن تواصل عملها بكل دأب ومواصلة، وتسلم الأمانة كما ينبغي، هكذا كان أيضاً بالحكومة السابقة عندما تحولت من الانتقالية إلى الحكومة الحالية كانت الحكومة دؤوبة ومتواصلة حتى حصل اجتماع مشترك بين مجلسي الوزراء السابق والحالي. كما أننا يجب أن ندافع عن كل مُنجز وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن نتهم كل من ينتقد عمل الحكومة بأنه دخل في السوق الانتخابي والبورصة الانتخابية، هذا أيضاً غير صحيح.

المقدم: هل يمكن أن يقول سياسي: إن عملية إلقاء القبض على الإرهابيين عملية دعائية انتخابية، هل يمكن أن يكون الدم العراقي سلعة في البورصة؟

الجعفري: أعتقد أنك تتفق معي أن المعتدي والمنتَهك هو الطرف الإرهابي، وأن المعتدى عليه والمُنتَهك هو عموم شعبنا، وما يفرز من بنىويات في الحكومة والبرلمان وأعضاء مجالس المحافظات فلا ينبغي أن نخترل عملية مواجهة الإرهاب كقضية ذات طابع إنساني له قدسية معينة نخترلها في العملية الانتخابية والموسم الانتخابي.. يجب أن نقف صفاً واحداً مع قواتنا الأمنية عندما تواجه الإرهاب، وعندما تحقق إنجازاً يجب أن نبارك لها، وفي الوقت نفسه عندما تتعرض لخطأ نوجه لها نقداً إيجابياً، ونشير إلى نقاط الخلل سواء كان في المنهج أو تراتبية السلطات الأمنية وعموم السلطات التنفيذية.

النقد البناء من شأنه أن يقوم الوضع الحالي بغض النظر عما سيؤول إليه حال الحكومة أو الأجهزة التنفيذية أو ما شاكل ذلك، نحن نعمل كل شيء من أجل المواطنين العراقيين.. من أجل خدماتهم.. من أجل راحتهم وترفيههم وتحسين وضعهم الاجتماعي وحل مشاكلهم.

المقدم: ألا تعتقد أن الكتل النافذة في الدولة العراقية تملك مساحة كبيرة في عملية الترويج لنفسها من خلال القنوات الفضائية وتواجدها في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهناك اتهامات موجّهة للكتل النافذة بأنها مدعومة من الخارج.. باعتبارك كيف يمكن أن يتوافر مقدار معين من التنافس المعتدل في العراق بين الكتل البرلمانية؟

الجعفري: ربما تكون كلتا الحالتين موجودتين.. الالتزامات الديمقراطية في دول النادي الديمقراطي في العالم تقتضي أن تكون الفرص متكافئة في الإعلان بشتى أنواعه، أما السلطة الإعلامية فيجب أن لا تتأثر بالسلطة التنفيذية ولا ببقية السلطات إنما يجب أن تكون سلطة محايدة تقف بعيداً عن كل الأطراف، نعم.. لم يحصل تكافؤ في الدورة السابقة وحصل تمايز إلا أنه في عام 2005 كانت الفرص متاحة على حد سواء ومحسوبة بالدقائق لكل طرف، ويأخذ دوره إلى بقية الكتل الأخرى، بينما في انتخاب المحافظات لم تكن الفرص متكافئة بل كانت معدومة لكل الأطراف.

هذه مفارقة لا تنسجم مع النهج الديمقراطي، والدستور لا يسمح بذلك، فيجب أن لا تتكرر هذه الحالة.

المقدم: كيف ينظر الدكتور الجعفري لصورة التحالفات والكتل الجديدة التي ظهرت على الساحة العراقية قبيل الانتخابات، هل إن هذه التحالفات خرجت عن صبغتها الطائفية أما مازالت متمسكة بها، وإذا خرجت فهل هناك شيء جديد يمكن أن يراه الناخب العراقي في المستقبل في مثل هذه التحالفات؟

الجعفري: قدّرنا أن نكون بحجم الوطنية العراقية.. بحجم الإنسان العراقي في أي مكان، ومن أي دين، ومن أي خلفية لا أن نتحدث بحجم الطائفة. في هذه المرحلة أعتقد أن العملية تقطع شوطاً جديداً، لكن بعد أن أصبحت عملية القفز على هذه القوائم أمراً أقرب إلى المستحيل منه إلى الممكن ينبغي أن تكون مسؤوليتنا مضاعفة في داخل كل كتلة. نصيحتي لكل الوطنيين في داخل كتلهم أن يعملوا بمحركات ودوافع وطنية، ويتشفقوا أفراد القائمة على الحالة الوطنية التي تتجاوز الحجم الطائفي والقومي والسياسي والفئوي..

أرجوا الله صادقاً أن يأتي اليوم الذي نتداول مصطلح الوطني العراقي والإنسان العراقي بدلاً عن تقديم الكردي والتركمانى والعربي والسني والشيعي؛ وحتى نصل إلى ذلك نحتاج إلى فرسان وشجعان وأبطال ومناضلين يعملون بهذه المفاهيم من داخل قوائمهم حتى يلتقوا في أول الطريق أو في منتصفه من دون أن تتأخر عملية الالتحاق.

المقدم: كنتم قد اعترفتم في ذكرى ولادة الائتلاف الوطني الجديد، بأن الائتلاف العراقي كان قد وقع في أخطاء، ووعدتم الناخب العراقي أن تتجاوزوها.. باعتقادكم ما هي الضمانات التي يمكن أن يأتي بها الائتلاف الوطني الجديد للناخب العراقي من أجل تجاوز هذه الأخطاء وتصحيح الصورة؟

الجعفري: نعم ذكرت في اجتماع الائتلاف أنه وقع في أخطاء بل في خطايا، لكن لا ينبغي أن نجلس، ونبكي على الأطلال، ونرثي حالنا، ونراوح، ونبقى نلتفت إلى الخلف، الالتفات إلى الخلف يكون على حساب التقدم إلى الأمام. إلى جانب الاعتراف بالخطأ وهو شجاعة بطبيعة الحال، هناك وعي الخطأ لضمان عدم تكراره؛ حتى نرتقي بالائتلاف إلى مستوى طموح أبناء شعبنا.